



فضيحة تعذيب المعتقلين تتفاعل إعلامياً وسياسياً

حزن أمريكي على صورة تشوهت!

اوضحت ان السلطات العسكرية البريطانية وافقت على ان تضع في تصرفها جميع المعلومات الضرورية لكشف جميع ملابسات تلك القضية".

وخلص الوزير الى القول ان "تلك الممارسات تثبت ان الجنود الدنماركيين تصرفوا بطريقة مسؤولة حتى لو ان الحادث يحد ذاته لا يمكن اعتباره قضية دانماركية".

هذه المحاولة من الوزير الدانماركي لتبرئة ساحة جنوده مما حدث غير ممكنة في الولايات المتحدة. لذلك نلاحظ في الجانب الأمريكي محاولات من السياسيين لإلقاء تبعة الموضوع على تصرفات أفراد من الجنود قال عنهم الرئيس بوش أنهم لا يمثلون القيم الأمريكية. ولكن الجيش يحاول التخلص من هذا بتحميل المسؤولية على الاستخبارات التي تشرف على التحقيقات.

فقد اعلن وزير الخارجية الاميركي كولن باول الخميس الماضي ان عمليات التعذيب التي تعرض لها المعتقلون العراقيون على ايدي جنود اميركيين ناجمة عن "خلل في القيادة" العسكرية، معتبرا ان هذا لا يعني مع ذلك ان على وزير الدفاع دونالد رامسفيلد تقديم استقالته.

وقال باول في مقابلة اجرتها معه في واشنطن شبكة لتلفزيون بي.بي.سي "ثمة خلل في القيادة، وهذا شيء كان يجب ألا يحصل ابدا". واضاف ان "نظامنا القضائي سيتصرف، وكما اكد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، لن يتوقف التحقيق القضائي عند ما حصل في هذا السجن لكن سيشمل الذين يتولون فيه المسؤولية".

واوضح باول ان "دونالد رامسفيلد اعترف بمسؤوليته، لكن الاهم في نظرنا، هو ان نكتشف الان، ان نعرف من هو الذي كان يفترض ان يكون على اطلاع بالامر ومن كان يفترض به القيام بخطوة ما قبل ان يحصل ما حصل".

واكد باول ان "السؤال الاساسي هو معرفة من كان على علم بما حصل، ومن اوجد الظروف التي اتاحت حصول تلك الاعمال ومن كان له امكانه القيام بشيء ما لتجنب حصول ما حصل ولم يبادر الى القيام بخطوة ما".

وذكر باول "هذا ما ستحدده تحقيقاتنا وسنرون ان اشخاصا سيتحملون تبعة افعالهم او تبعة عدم قيامهم بأي رد فعل".

واعترف باول بأن نشر صور المعتقلين العراقيين وما شهده الوضع في العراق من ترد كبير في الاسابيع الأخيرة، اساء كثيرا الى صورة الولايات المتحدة في العالم. وقال ان الولايات المتحدة "انزعجت" من تلك الصور. واضاف "ان اقدام رجالنا ونسائنا في الجيش على تلك الأمور، شكل صدمة كبيرة لنا".

واعتر باول من جهة أخرى ان على موجهي الانتقادات ان يتفهموا الاوضاع التي واجهتها قوات التحالف بعد سقوط نظام صدام حسين.

واضاف "تمكنا من التخلص من ديكتاتور رهيب وينجو الناس احيانا الى تناسي ذلك". وقال ان "صدام حسين الذي ملا قبورا جماعية بالجثث والذي كان من اسوأ انواع الطغاة، قد مضى ولن يعود ابدا".

وخلص باول الى القول "واجهنا في الفترة الاخيرة صعوبات على الصعيد الامني بسبب اعضاء قدامى في النظام وبسبب الذين لا يريدون الديموقراطية".

فيما اكد مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط ويليام بيرنز في الرباط ان الجنود الاميركيين الذين اساءوا معاملة معتقلين عراقيين سيعاقبون ويعاقبون

"بشفافية تامة".

واعرب بيرنز في تصريح صحافي خلال زيارة قصيرة الى المغرب عن "اشمئزازه" و"اسفه العميق" للتجاوزات التي ارتكبت في العراق. وقال "نريد ان نثبت للعالم اننا نجري تحقيقا وان المسؤولين سيعاقبون بشفافية تامة".

واعرب بيرنز عن اسفه لأعمال التعذيب "التي اساءت الى صورتنا والى الضحايا وعائلاتهم". واكد بيرنز ان الجولة التي يقوم بها في المغرب العربي ليست مرتبطة بتلك "الاعمال الخجلة".

وفي موضوع ذي صلة اعتذرت صحيفة "بوسطن غلوب" الواسعة الانتشار في الولايات المتحدة، من قرائها بعد نشر صور الاربعة لم يتم التأكد من صحتها لجنود اميركيين وهم يقتصبون عراقيات.

وجاء في مذكرة لرئاسة التحرير ان هذه الصور كانت "فظة كثيرا" وانه لم يتم التأكد من صحتها قبل نشرها.

واضافت المذكرة "بالرغم من ان حجم الصور قد تقلص من طبعة الى أخرى لتمويهها فان نشرها لا يتطابق مع الخط التحريري لبوسطن غلوب".

وفي الطبعات الاولى للصحيفة كانت الصور التي تظهر عضوا في بلدية بوسطن هو شوك تورنر ناشطا ضد الحرب هو صديقي كامبون يعرضان صورا لعمليات اغتصاب عراقيات مفترضة، واضحة تماما وتظهر اعمالا جنسية.

لكن موقع "وورد نيت ديلي.كوم" على الانترنت افاد ان هذه الصور مأخوذة من موقع اباحي.

وبالعكس مما يحدث لصحيفة (بوسطن غلوب) الأمريكية، فإن صحيفة (ديلي ميورر) البريطانية ما زالت تدافع عن موقفها ولو بتردد.

فقد اعلن بيرس مورغان رئيس تحرير صحيفة "ديلي ميورر" بعد ظهر الخميس مدافعا عن صحيفته ان الحكومة "لم تقدم حتى الان دليلا قاطعا على ان الصور" التي نشرتها ديلي ميورر لجنود بريطانيين يعذبون سجينا عراقيا "مركبة".

وكانت الحكومة البريطانية قد قالت الخميس ان الصور التي نشرتها صحيفة "ديلي ميورر" وتظهر جنودا بريطانيين يعذبون معتقلا عراقيا "لم تلتقط في العراق اطلاقا" موضحة انها لا تزال موضع تحقيق.

واوضح سكرتير الدولة البريطاني لشؤون القوات المسلحة آدم اينغرام امام مجلس العموم البريطاني ان "التحقيقات متواصلة على هذا الاساس: الصور لم تلتقط اطلاقا في العراق".

واضاف "يمكنني ان اقول ايضا لمجلس العموم ان هذا ليس رأي المحققين فقط" في الشرطة العسكرية بل تم الحصول "على تأكيد بطريقة مستقلة".

واوضح ان "الشاحنة التي التقطت فيها الصور لم تستخدم بتاتا في العراق".

وحذر اينغرام من ان الذين التقطوا هذه الصور "قد يكونون ارتكبوا اعمالا اجرامية بموجب القواعد العسكرية والامر موضع تحقيقات حاليا".

وكانت الصور موضع نقاشات وجدل واسع منذ نشرها في الاول من ايار. وقد تلحد قسم من الصحافة بالاستناد الى اراء خبراء، سريعا عن فرضية ان تكون الصور مركبة.

وتظهر الصور الرفقة بشهادات جنديين "ا" و "ب" عسكريا او عدة عسكريين يفترض انهم من كتيبة كوينز لانكشير بضربون مدنيان عراقيا باعقاب البنادق ويركلونه قبل ان يتبولوا عليه.

واعتبر عدة خبراء في الصحف ان لا السلاح الظاهر في الصور ولا الشاحنة التي تمت فيها هذه الممارسات تستخدمها القوات البريطانية في العراق. وأشارت الصحف المنافسة لصحيفة "ديلي ميورر" الشعبية الى شواثب أخرى في هذه الصور وهي الملابس العسكرية النخيفة جدا وطريقة ربط الجزمات بشكل متقاطع وليس بشكل متواز فضلا عن جعب رصاص مختلفة عن تلك التي تستخدمها القوات البريطانية. وشددت مصادر عسكرية ايضا على غياب اثار جروح وكدمات على جسم الرجل الذي يفترض ان يكون تعرض للضرب على مدى ثمان ساعات.

واتى تصريح اينغرام اليوم بعد تصريحات لرئيس الوزراء توني بلير الاربعة الماضية ووزير الدفاع جيف هون الثلاثة الذين شككا في صحة هذه الصور.

وقد اتهم اينغرام الصحافة بتعريض حياة الجنود البريطانيين للخطر.

واشاد بالجنود البريطانيين بقوله انهم "اشخاص مسعدون للمخاطرة بحياتهم وبعضهم يرتكب اخطاءا مثلنا جميعا". في المقابل انتقد "الاشخاص الذين يقذفون بقواتنا المسلحة".

ودعا بيرس مورغان الى "التعاون كليا" مع التحقيق الجاري حول الصور.

واضاف "يجب انتظار نهاية (التحقيق) قبل ان نعرف الملاحقات القضائية التي يمكن ان نتخذها" موضحا بسخرية ان مورغان قد يخضع للقضاء العسكري. بعيدا عن هذا التعاطفي في التشكيكات والإتهامات وفي داخل الولايات المتحدة. تأخذ القضية منحي تحقيقيا تحدثت عنه صحيفة لوس أنجلوس تايمس.

فقد ذكرت ان اول جندي اميركي سيحاكم في محكمة عرقية بسبب اعمال التعذيب ضد معتقلين عراقيين، روى للسلطات العسكرية كيف كان الحراس يسخرون من المعتقلين العرةا وينهالون عليهم بالضرب ويركلونهم ويرغمونهم على التعارك في ما بينهم.

واضافت الصحيفة في مقالة يمكن قراءتها على شبكة الانترنت "في مقابلة مع محققين في الجيش، روى الجندي جيريمي سبيتيست ان الكابورال تشارلز غاررانر كان دائم المزاح والضحك ومتوترا بعض الشيء، ويتصرف كما لو كان الامر يروق له".

وكشف جيريمي عن تفاصيل غير معروفة عن تصرفات المتهمين الاخرين.

وقال ان الجندية ليندي انغلاند "كانت تغرق في الضحك حين ترى الاشغال اليدوية التي كان يرغم المعتقلون على القيام بها"، فيما كانت الجندية سابرينا هارمن التي تظهر في صورة قرب مجموعة من الاجساد العارية المدسة، تضحك في معظم الاحيان، "لكنها كانت تشعر احيانا بالتقزز".

واوضح من جهة اخرى انه علم بأمر اعمال التعذيب في الثالث من تشرين الاول وانه بدأ بالنقاط صور منذ ذلك التاريخ.

من جهة ثانية، عرضت شبكة اي.بي.سي التلفزيونية صورة وصفتها بأنها "الدليل الاول الدامع على أن اعمال التعذيب كانت في الواقع تقنية مستخدمة في الاستجواب من سجن ابو غريب". وهذه الصورة التي قدمها محامي الكابورال غاررانر، التقطت خلال جلسة استجواب وتظهر فيها مجموعة من المعتقلين العرةا. وذكرت ان.بي.سي "نرى غررانر مستندا الى حائط، و"حدد غررانر هوية اربعة جنود آخرين قائلا انهم موظفون في الاستخبارات العسكرية لعمليات الاستجواب، والمترجم المدني".

بذبحها نيكولاس بيرغ الرهينة الامريكي في العراق هل اخطأت القاعدة فقتلت احد اقرب اصدقائها

كان خاطفوه عرضوا مبادلته بسجين آخر. وقال "اريد ان اسأل جورج بوش ما اذا كان صحيحا ان القاعدة اقرحت مبادلة حياته بشخص آخر". وقالت "سي ان ان"، ان السلطات الاميركية تقول انها "لم تتلق اي عرض من القاعدة كان يمكن ان ينقذ بيرغ". وكان ضابط اميركي قد اعلن الخميس في الموصل ان مسؤولين اميركيين "نصحوا بقوة" نيكولاس بيرغ بمغادرة هذا البلد. وقال الجنرال كارتر هام قائد القوة الضاربة اولمبيا المنتشرة في الموصل واربيل ودهوك ان الشرطة العراقية اعتقلت نيكولاس بيرغ في ٢٥ اذار في الموصل ولم تكن بجوزته اوراق هوية، فطلب مكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي اي) من الشرطة "الاحتفاظ به الى ان يتم التحقق من هويته". وتابع الجنرال هام متحدثا الى صحافيين ان "بيرغ كان يسافر وحيدا بدون اوراق ثبوتية او شروط سلامة. والشرطة العراقية اعتبرت وضعه مشبوها وخافت على امنه فاعتقلته. وحين وردنا الامر، التقى الاف بي اي بيرغ في السجن وتحقق بعض الجنود من انه بصحة جيدة. وطلب الاف بي اي من الشرطة العراقية الاحتفاظ به الى ان يتم التحقق من هويته".

واضاف انه في الثامن من نيسان "افرج عنه بطلب من وزارة الخارجية الممثلة بسلطة الائتلاف المؤقتة ونصح بقوة بمغادرة البلاد وعرضت عليه مساعدة".

وتطالب عائلة نيكولاس بيرغ بكشف الحقيقة حول الاسابيع الاخيرة التي امضاها في العراق وظروف اختفائه.

وصرح مايكل بيرغ لشبكة "سي ان ان" ان عناصر "القاعدة الذين قتلوا ابني لم يكونوا يعرفون ما يفعلون"، مؤكدا انهم "قتلوا افضل صديق لهم. نيك كان هناك لبناء العراق وليس لتدميره. كان هناك لمساعدة الشعب العراقي وليس لتصدي لاي كان".

واتهم بيرغ مجددا الجيش العراقي في اختفاء ابنه الذي كان معتقلا لدى

الشرطة العراقية في مدينة الموصل شمال العراق قبل ان يخطفه مجهولون في نيسان.

وذكرت الصحف المحلية ان بيرغ لا يشاطر ابنه اراءه السياسية، وكان الشاب من مؤيدي الحرب على العراق وطريقة الرئيس الاميركي جورج بوش في ادارة الملف العراقي.

ونصب مايكل بيرغ مساء الاربعة امام منزله لافتة كتب عليها "الحرب ليست الحل".

وفي سياق متصل اعلن متحدث باسم شركة "اكمي كوميرس" الماليزية للانترنت امس الجمعة التي استضافت الموقع الذي بث لقطات قتل اميركي في العراق قررت اغلاق ابوابها.

وقال المدير التجاري للشركة الفريد ليم ان الشركة استضافت موقع "منتدى الانصار" الذي بث على الشبكة المعلوماتية فيلم الفيديو الذي ظهر فيه اسلاميون متطرفون يقتلن بيرغ بقطع راسه، لكن بدون اي علم بنواياه.

واضاف ليم في تصريح للصحيفة الاقتصادية "اللاترنت امس الجمعة التي استضافت الموقع الذي بث لقطات قتل اميركي في العراق قررت اغلاق ابوابها". وكان موسوي شركته كانت تستضيف ستة مواقع على الاقل مرتبطة بتنظيمات اراهابية.

وتابع ان "اكمي كوميرس" كانت مضيفة لخمسة آلاف موقع من ٤٥ بلدا.واوضح ان قرار اغلاق الشركة اتخذ بعد ان وجه زعيم المعارضة الماليزية ليم كيت سيانغ نداء الخميس يطلب فيه اجراء تحقيق حول "التأكيدات الخطيرة بان ماليزيا الفدرالي لاستجوابه ثلاث مرات في العراق قبل الافراج عنه".

وقد توجه بيرغ الى العراق للمرة الاولى في كانون الاول الماضي بحثا عن عمل. وبقي هناك شهرا واحدا عاد بعده الى الولايات المتحدة.

وفي آذار عاد الى العراق حيث قرر ان يبقى شهرا، لكن الشرطة العراقية اعتقلته ولم تفرج عنه قبل الثامن من نيسان.

من جهة اخرى، قال والده انه طلب من السلطات الاميركية ان تبلاغه ما اذا

